

الهدف 17: تعزيز وسائل التنفيذ وتنشيط الشراكة العالمية من أجل التنمية المستدامة: تعزيز المجتمعات السلمية والشاملة للتنمية المستدامة، وتوفير الوصول إلى العدالة للجميع، وبناء مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة وشاملة على جميع المستويات.

الغاية 17.5: اعتماد نظم لتشجيع الاستثمار لأقل البلدان نمواً وتنفيذها

المؤشر 17.5.1: عدد البلدان التي تعتمد وتنفذ نظاماً لتشجيع الاستثمار في البلدان النامية، بما في ذلك أقل البلدان نمواً.

المعلومات المؤسسية

المنظمة الراعية:

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)

المفاهيم والتعاريف

التعريف:

يوفر المؤشر عدد البلدان التي اعتمدت ونفذت نظاماً لتشجيع الاستثمار في البلدان النامية، بما في ذلك أقل البلدان نمواً.

الأساس المنطقي:

تهدف الغاية 17.5 إلى اعتماد نظم لتشجيع الاستثمار لأقل البلدان نمواً وتنفيذها. ولأغراض هذه الغاية، من الضروري معرفة عدد البلدان التي وضعت مثل تلك النظم. لذلك، اختير المؤشر 17.5.1 من أهداف التنمية المستدامة، المعني بعدد البلدان التي تعتمد وتنفذ نظاماً لتشجيع الاستثمار في البلدان النامية، بما في ذلك أقل البلدان نمواً، كمؤشر لتقييم التقدم المحرز في تحقيق هذه الغاية.

المفاهيم:

تُعرف النظم لتشجيع الاستثمار على أنها تلك الأدوات التي تهدف بشكل مباشر إلى تشجيع الاستثمار الأجنبي الخارجي أو الداخلي من خلال تدابير معينة للوطن أو البلدان المضيفة للاستثمار.

إن نظم تشجيع الاستثمار في أقل البلدان نمواً هي تلك الأدوات التي وضعتها بلدان المنشأ للمستثمرين لتشجيع الاستثمار الخارجي في أقل البلدان نمواً مباشرة أو من خلال تدابير مخصصة للبلدان النامية.

يشير البلد المنشأ إلى البلدان المانحة التي وضعت نظم لتشجيع الاستثمار لتعزيز الاستثمار الخارجي في البلدان النامية، بما في ذلك أقل البلدان نمواً.

ينطوي الاستثمار الأجنبي المباشر على علاقة طويلة الأمد ويعكس مصلحة دائمة وسيطرة من قبل كيان مقيم في اقتصاد واحد (مستثمر أجنبي مباشر أو مؤسسة أم) في مؤسسة مقيمة في اقتصاد غير اقتصاد المستثمر الأجنبي المباشر (مؤسسة الاستثمار الأجنبي المباشر أو المؤسسة التابعة أو المؤسسة التابعة الأجنبية).

يعني الاعتماد أن البلد قد وضع مثل هذا النظام، أي من خلال الإقرار الرسمي بقانون أو تنظيم أو برنامج يرمي إلى تشجيع الاستثمار في البلدان النامية، بما في ذلك أقل البلدان نمواً.

يعني التنفيذ أن البلد قد بدأ بالفعل في تشجيع الاستثمارات الفردية في البلدان النامية، بما في ذلك أقل البلدان نمواً، على أساس التشريعات المناسبة.

تشمل الصكوك المستخدمة في النظم لتشجيع الاستثمار ضمانات الاستثمار والدعم المالي أو الضريبي للمستثمرين الخارجيين، وكذلك إبرام اتفاقات استثمار دولية بين البلد المنشأ والبلد المضيف للمستثمر. غالباً ما توفّر الدول أيضاً، إلى جانب هذه الصكوك القانونية، المعلومات والخدمات الاستشارية الأخرى لمستثمريها الخارجيين.

ضمان الاستثمار هو تأمين تقدّمه حكومات البلد المنشأ أو مؤسسات أخرى للمستثمرين للحماية من مخاطر سياسية معيّنة في البلدان المضيفة، مثل خطر التمييز أو نزع الملكية أو قيود النقل أو خرق العقد.

اتفاق الاستثمار الدولي هو معاهدة بين دولتين أو أكثر في ما يتعلق بتشجيع الاستثمارات التي يقوم بها مستثمرون من بلد في أراضي بلد آخر، وحماتها، تُلزم حكومة البلد المضيف بوضع معايير معيّنة للمعاملة والحماية للمستثمرين الأجانب (المواطنون وشركات البلد الآخر) واستثماراتهم.

التعليقات والقيود:

يدعو المؤشّر 17.5.1 من أهداف التنمية المستدامة إلى قياس كل من اعتماد نظم لتشجيع الاستثمار وتنفيذها. إن اعتماد نظم لتشجيع الاستثمار لصالح أقل البلدان نمواً وسيلة مهمّة نحو تحقيق الغاية المنشودة. غير أنها ليست كافية لتعزيز الشراكة العالمية من أجل أهداف التنمية المستدامة (الهدف 17)، إذ أن فعالية هذه الأداة في بلوغ الهدف يبقى رهناً بالتنفيذ الفعلي اللاحق لهذه النظم.

ومع ذلك، فإن الحصول على بيانات شاملة وموثوقة في مرحلة التنفيذ (أي عدد الاستثمارات التي رُوّج لها بالفعل من خلال نظام التشجيع) قد يكون بالغ الصعوبة، حيث أن هذه البيانات عادةً ما تكون غير متاحة للجمهور. لكن تتوفّر إلى حدٍ ما بعض البيانات المجمّعة لهذه الغاية (انظر أدناه).

طريقة الاحتساب:

تقوم طريقة الاحتساب المقترحة لقياس المؤشر 17.5.1 من أهداف التنمية المستدامة على تجميع البيانات التالية:

أ. البلدان المستهدفة لنظم تشجيع الاستثمار الخارجي

تغطي منهجية المؤشر كلاً من:

• نظم محددة لتشجيع الاستثمار موجهة لأقل البلدان نمواً فقط؛

• نظم لتشجيع الاستثمار للبلدان النامية بشكل عام، بما في ذلك أقل البلدان نمواً

يجب أن يشمل القياس نظم تشجيع الاستثمار لجميع البلدان النامية. وهذا النهج هو السبيل الوحيد للحصول على صورة شاملة عن تشجيع الاستثمار الخارجي الذي يعود بالفائدة على أقل البلدان نمواً تحديداً، بما يتماشى بشكل أفضل مع الغاية 17.5. في المقابل، فإن حصر البحث بنظم تشجيع الاستثمار المعنية فقط بأقل البلدان نمواً، من شأنه توفير معلومات جزئية. فعلى الأرجح، إن عدد أقل البلدان نمواً التي تتلقى الدعم من خلال نظم تشجيع الاستثمار بين جميع البلدان النامية يفوق بكثير عدد أقل البلدان نمواً التي تستفيد من نظم تشجيع خاصة بها. لذلك، يؤخذ كلا النوعين في الاعتبار عند تحديد البلدان التي اعتمدت ونفذت نظماً لتشجيع الاستثمار في البلدان النامية، بما في ذلك أقل البلدان نمواً.

ب. أنواع نظم تشجيع الاستثمار الخارجي

بناءً على الاستشارات ودراسات الجدوى حول أنواع نظم لتشجيع الاستثمار التي يجب النظر إليها، تم اقتراح المنهجية التالية: تستخدم البلدان وسائل مختلفة لتشجيع الاستثمار الأجنبي في الخارج (انظر أعلاه "المفاهيم"). يركز المؤشر 17.5.1 على صكوك الاستثمار القانونية، حيث أن المعلومات ذات الصلة - بدرجات متفاوتة - متاحة عادةً للجمهور، وبالتالي من الممكن تجميعها.

إنّ المعلومات أقل تواتراً عن الوسائل غير الرسمية والمخصصة لتشجيع الاستثمار الخارجي، مثل الخدمات الاستشارية. ويختلف توافر المعلومات الموثوقة بشأن هذه التدابير اختلافاً كبيراً بين البلدان. وبالتالي، فإن إدراج هذه المعلومات يعيق المقارنة الدولية للمؤشر.

كفي وجود نوع واحد على الأقل من نظم التشجيع (مثل خطة ضمان الاستثمار أو اتفاقات الاستثمار الدولية مع أقل البلدان نمواً) من أجل إدراجه في عدد البلدان التي اعتمدت ونفذت نظماً لتشجيع الاستثمار.

ج. اعتماد نظم لتشجيع الاستثمار الخارجي مقابل تنفيذها

أجريت المشاورات ودراسات الجدوى لتحديد إمكانية التحقق من التنفيذ الفعلي لنظم تشجيع الاستثمار الخارجي، بالإضافة إلى تحديد وجود هذه النظم أصلاً (أي ما إذا كانت أقل البلدان نمواً قد استفاد منه بالفعل، على سبيل المثال، من خلال تلقي استثمار أجنبي يروج له ضمان الاستثمار). وخُصت المشاورات إلى تركيز البحث على مدى اعتماد مثل تلك النظم. لا تتاح

للجمهور المعلومات المتعلقة بالمرحلة الفعلية للتنفيذ في كل بلد على حدة؛ ولا يمكن للبيانات المتناثرة حول الوضع في بعض البلدان أن تقدم صورة شاملة وموثوقة للوضع العام. ومع ذلك، يمكن التوصل إلى بعض البيانات المجمعة على الصعيد الإقليمي أو العالمي (انظر أدناه).

د. تغطية بلدان المنشأ لنظم تشجيع الاستثمار الخارجي

في سياق وضع المنهجية، تبرز كذلك مسألة البلدان التي يجب إدراجها في قياس كبلدان منشأ لنظم تشجيع الاستثمار الخارجي. لن يشمل المؤشر التدابير التي وضعتها البلدان المتقدمة فحسب، بل يتناول أيضاً تلك التي وضعتها الاقتصادات الناشئة، وبالتالي قياس التعاون بين بلدان الجنوب في هذا الصدد بالإضافة إلى ذلك.

التفصيل:

رهنأ بمدى توفر المعلومات الملائمة، يمكن تفصيل المؤشر 17.5.1 حسب نوع نظم تشجيع الاستثمار التي تعتمد عليها بلدان المنشأ للبلدان النامية، بما في ذلك أقل البلدان نمواً (مثل ضمانات الاستثمار، والمعونة المالية والضريبية، واتفاقات الاستثمار الدولية).

كما يُجرى تحليل جغرافي لاعتماد مخططات تشجيع الاستثمار.

معالجة القيم الناقصة:

• على مستوى البلد

يمكن الحصول على البيانات من خلال البحث على الإنترنت في جميع أنحاء العالم عندما تكون البيانات الوطنية الناقصة. يملك العديد من البلدان موقعاً على شبكة الإنترنت، يوفر - إلى مدى مختلف - معلومات حول نظم وطنية لتشجيع الاستثمار الخارجي. كما يمكن التحقق من هذه البيانات مع السلطات الوطنية.

• على المستويين الإقليمي والعالمي

يمكن تقدير البيانات الناقصة باستخدام معلومات من مصادر دولية (مثل قواعد بيانات منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية)، من أجل حساب الصعيدين الإقليمي والعالمي تكون هذه البيانات متاحة فقط في شكل مجمع.

المجاميع الإقليمية:

يجمع مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، كما هو موضح في مصادر البيانات، بين البيانات المجمعة من السلطات الوطنية والمعلومات المستمدة من قواعد البيانات الدولية وبحوث الإنترنت، حسب الاقتضاء. بمجرد اكتمال البيانات الوطنية والتحقق من صحتها مع الدول الأعضاء، يُحتسب المؤشر من خلال تجميع البيانات الوطنية لكل منطقة ومنطقة فرعية

محدّدة، وعلى مستوى عالمي. ويُحتسب كل بلد لديه نوع واحد على الأقل من نظم تشجيع الاستثمار الذي يدعم أقل البلدان نمواً إما مباشرة أو من خلال التدابير الموجهة إلى البلدان النامية، مرة واحدة للمؤشّر 17.5.1.

مصادر التباين:

كما ذكر أعلاه، تتمتع البلدان بنظم مختلفة لتشجيع الاستثمار الخارجي قيد التنفيذ. وتسود بعض أوجه التباين في مجال:

- خصوصية النظام (هل يستهدف حصراً الاستثمار في أقل البلدان نمواً أم الاستثمار في أي بلد نام؟)؛
- نوع أدوات تشجيع الاستثمار وعددها (ضمانات الاستثمار، الدعم المالي أو الضريبي، اتفاقات الاستثمار الدولية)؛
- درجة تشجيع الاستثمار (ما مقدار الدعم الذي يوفّره تدبير التشجيع الفردي؟)؛ و
- التأثير الفعلي لنظام تشجيع الاستثمار (كم عدد الاستثمارات التي أُجريت بموجب نظام التشجيع وما تأثيرها في أقل البلدان نمواً؟).

يقيس المؤشّر 1.5.17 عدد البلدان التي لديها نظام لتشجيع الاستثمار في البلدان النامية، بما في ذلك أقل البلدان نمواً. لكن قياس عدد البلدان لا يوفّر صورة كاملة عن محتوى هذه النظم وتأثيرها. وبالمثل، لا يفرّق المؤشّر بين البلدان التي تعتمد أنواع مختلفة من النظم - باستثناء التمييز بين البلدان التي تشجع الاستثمار الخارجي لأقل البلدان نمواً من خلال نظام التشجيع الخاص بهذه البلدان - وتلك التي تعتمد نظام تشجيع أكثر عمومية. لذلك، يجب زيادة تفصيل المؤشّر تدريجياً مع توفر المزيد من البيانات. ويمكن متابعة المزيد من العمل لقياس "تنفيذ" نظم تشجيع الاستثمار في البلدان النامية، بما في ذلك أقل البلدان نمواً، على المدى الطويل.

المناهج والتوجيهات المتاحة للبلدان بشأن تجميع البيانات على الصعيد الوطني:

نشر مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية وثائق إرشادية خاصة بشأن تشجيع الاستثمار الخارجي والتعاريف والبيانات ذات الصلة:

- يقدم مركز سياسة الاستثمار لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية تعريفات وبيانات على:

<https://investmentpolicyhubold.unctad.org/IIA>

- إطار سياسة الاستثمار للتنمية المستدامة، نيويورك وجنيف، 2015؛
- وكالات الاستثمار الخارجي: شركاء في تعزيز التنمية المستدامة، مرصد وكالات تشجيع الاستثمار رقم 4 - 2015.
- تشجيع الاستثمار في أهداف التنمية المستدامة، سلسلة الاستشارات الاستثمارية، السلسلة أ، العدد 8، 2019.
- دليل وكالات الاستثمار الخارجي ومؤسسات الاستثمار الخارجي، نيويورك وجنيف، 1999.

تتلقّى البلدان المشاركة في قياس المؤشّر توجيهات محدّدة بشأن كيفية تجميع البيانات على الصعيد الوطني في الاستبيان الذي وضعه مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية وأرسله إلى وكالات المعنية بتشجيع الاستثمار الخارجي.

ضمان الجودة:

تخضع البيانات الواردة من الدول الأعضاء لعملية تحقّق شاملة. تُرسل أي أسئلة توضيحية أو مقترحات إلى الدول الأعضاء لاستعراضها بعد التحقق من صحة المعلومات وإدراج المعلومات الواردة من مصادر إضافية.

مصادر البيانات

الوصف:

تشمل مصادر البيانات ما يلي:

- الاستجابات الاستقصائية بشأن خطط ضمان الاستثمار للاستثمار الخارجي في أقل البلدان نمواً على وجه التحديد، أو البلدان النامية بشكل عام؛
- استجابات استقصائية بشأن الدعم المالي أو الضريبي للمستثمرين الخارجيين في أقل البلدان نمواً على وجه التحديد، أو البلدان النامية بشكل عام؛
- البحث على الإنترنت الذي يقوم به مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية؛
- قاعدة بيانات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية بشأن اتفاقات الاستثمار الدولية مع معلومات عن اتفاقات الاستثمار الدولية المبرمة مع أقل البلدان نمواً.

جمع البيانات:

تُجمع البيانات من خلال الوسائل التالية:

- مسح متعمق حيث يتم الاتصال بعدد محدود من البلدان التي تشجّع الاستثمار الخارجي ويُطلب منها معلومات تفصيلية؛
 - استبيان أقل تفصيلاً عبر الإنترنت لجميع وكالات تشجيع الاستثمار الخارجي؛
 - البحث على الإنترنت الذي يقوم به مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية؛
 - قاعدة بيانات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية بشأن اتفاقات الاستثمار الدولية.
- يمثّل النظراء الرسميون على الصعيد الوطني الوزارات الوطنية ووكالات تشجيع الاستثمار الخارجي. تختلف الوكالة المسؤولة في البلدان المختلفة، اعتماداً على الهيكل الوطني.

توافر البيانات

الوصف:

في الوقت الحاضر، تتوفر نتائج أولية لعملية تجريبية لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، تتألف من استبيان تفصيلي واستبيان على الإنترنت أقل تفصيلاً بشأن نظم تشجيع الاستثمار الخارجي الحالية للبلدان النامية، بما فيها أقل البلدان نمواً. وصلت ردود من دولة واحدة (على الاستبيان المفصل) ومن 26 دولة على الاستبيان الأقصر.

تتوفر بيانات أخرى على المواقع الحكومية في بلدان المنشأ. ولكن من غير المؤكد كم يبلغ عدد البلدان التي يمكن الوصول فيها إلى مثل هذه المعلومات عبر الإنترنت.

وفي ما يتعلق بالتشجيع من خلال اتفاقات الاستثمار الدولية، تتضمن قاعدة بيانات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية حالياً 610 اتفاقات استثمار دولية أبرمتها أقل البلدان نمواً. ومن بين هذه المعاهدات، أبرمت 251 اتفاقية مع 39 بلداً متقدماً، ووُضعت 322 اتفاقية بين البلدان النامية وأقل البلدان نمواً، والباقي اتفاقات بين أقل البلدان نمواً.

السلاسل الزمنية:

تكون نقطة البيانات الأولى في 1 كانون الثاني/يناير 2020.

الجدول الزمني

جمع البيانات:

بدأ مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية في جمع البيانات في تموز/ يوليو 2019 بدراسة تجريبية. يبدأ إصدار المؤشر عند الوصول إلى تغطية وطنية كافية.

نشر البيانات:

من المتوقع أن تتاح النتائج الأولى للمؤشر في ربيع / صيف 2020. وبالنظر إلى اتساع نطاق مصادر البيانات المطلوبة، يتعين على الجهات المجمعّة للبيانات تحقيق توازن بين شمولية التفاصيل المتعلقة بأنواع نظم تشجيع الاستثمار وحسن توقيت المؤشر.

الجهات المزودة للبيانات

تشمل الجهات المزودة للبيانات الوزارات الوطنية ووكالات تشجيع الاستثمار الخارجي والمنظمات الدولية الأخرى.

الجهات المجمعّة للبيانات

يجمع مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية البيانات الوطنية المجمعّة لتقديم تقرير عنها على الصعيد العالمي.

المراجع

URL:

<https://unctad.org/statistics>

<https://investmentpolicyhubold.unctad.org/IIA>

<https://unctadstat.unctad.org>

<https://unctad.org/en/pages/DIAE/DIAE.aspx>

مؤشرات ذات صلة اعتباراً من فبراير 2020

يرتبط المؤشر 17.5.1 بالمؤشرات الأخرى التالية:

- **المؤشر 10.b.1:** إجمالي تدفقات الموارد من أجل التنمية، من قبل البلدان المتلقية والمانحة ونوع التدفق (مثل المساعدة الإنمائية الرسمية والاستثمار الأجنبي المباشر والتدفقات الأخرى) **(البيانات الوصفية)**.
- **المؤشر 17.3.1:** الاستثمار المباشر الأجنبي، والمساعدة الإنمائية الرسمية والتعاون في ما بين بلدان الجنوب كنسبة من إجمالي الميزانية المحلية **(البيانات الوصفية)**. ومع ذلك، فإن المؤشر 17.3.1 قيد التنقيح حالياً، مع اقتراح تقسيمه إلى: أ) الاستثمار الأجنبي المباشر كنسبة من الدخل القومي الإجمالي، ب) الدعم الرسمي التام للتنمية المستدامة.